صندوق النقد العربي ينظم دورة «التقنيات المالية الحديثة وتقنيات البلوكشين» في أبوظبي

الحميدي : منطقتنا العربية تشهد نمواً نسبياً بات ملحوظاً لشركات التقنيات المالية الحديثة

صورة جماعية للمشاركين في الدورة

أدى تسارع دخول التقنيات الحديثة في النشاط الاقتصادي والمالي وما يعرف بالثورة الرقمية في الآونة الأخيرة إلى حدوث تحولات غير مسبوقة بالصناعة المالية والمصرفية، في القطاع المصرفي، وتمويل الشركات والأسواق المالية وقطاع التأمين، ونظم الدفع والتسوية، وأنشطة الاستثمار في الأسواق المالية، حيث أدى استخدام التقنيات الحديثة إلى خفض التكاليف التشغيلية بنسبة تقدر بحوالي 40 في المائة لدى المؤسسات المالية الكبيرة. كما شهدت الاستثمارات العالمية في صناعة التقنيات المالية الحديثة نموا يُقدر بعشرة أضعاف النمو المسجل خلال العقد الأخير.

بدورها، تشهد منطقتنا العربية نموا نسبيا بات ملحوظا لشركات التقنيات المالية الحديثة، حيث ارتفع عددها خلال السنوات الخمس الماضية، ليصل إلى حوالي 200 شركة ناشئة مقارنة بنحو 30 شركة في بداية الفترة، كما يتوقع خبراء الصناعة أن يتجاوز عدد شركات التقنيات المالية الحديثة الناشئة التي يتم إطلاقها عدد 250 شركة بحلول عام 2020. ولا شك أن هناك حاجة لمزيد من الجهود لتشجيع ودعم توطين وتطور هذه الشركات وأنشطتها في منطقتنا العربية.

بهذه المناسبة جاء في كلمة الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي، المدير العام رئيس مجلس إدارة الصندوق:

حضرات الأخوات والأخوة

يسعدني أن أرحب بكم أجمل ترحيب في افتتاح دورة «التقنيات المالية الحديثة وتقنيات البلوكشين»، خصوصاً في مجالات الأنشطة الاقتصادية ومدى تطبيق ذلك في المصارف الإسلامية، آملا أن تسهم الدورة في إثراء وتعميق خبرات حضوركم الكريم في هذا الموضوع الهام المتسارع.

حضرات الأخوات والأخوة

أدى تسارع دخول التقنيات الحديثة في النشاط الاقتصادي والمالي وما يعرف بالثورة الرقمية في الآونة الأخيرة إلى حدوث تحولات غير مسبوقة بالصناعة المالية والمصرفية، في القطاع المصرفي، وتمويل الشركات والأسواق المالية وقطاع التأمين، ونظم الدفع والتسوية، وأنشطة الاستثمار في الأسواق المالية، حيث أدى استخدام التقنيات الحديثة إلى خفض التكاليف التشغيلية بنسبة تقدر بحوالي 40 في المائة لدى المؤسسات المالية الكبيرة، كما شهدت الاستثمارات العالمية في صناعة التقنيات المالية الحديثة نموا يُقدر بعشرة أضعاف النمو المسجل خلال العقد الأخير.

بدورها، تشهد منطقتنا العربية نموا نسبيا بات ملحوظا لشركات التقنيات المالية الحديثة، حيث ارتفع عددها خلال السنوات الخمس الماضية، ليصل إلى حوالي 200 شركة ناشئة مقارنة بنحو 30 شركة في بداية الفترة، كما يتوقع خبراء الصناعة أن يتجاوز عدد شركات التقنيات المالية الحديثة الناشئة التي يتم إطلاقها عدد 250 شركة بحلول عام 2020. ولا شك أن هناك حاجة لمزيد من الجهود لتشجيع ودعم توطين وتطور هذه الشركات وأنشطتها في منطقتنا العربية.

وتُقدر الأمم المتحدة أن هذه التقنيات بإمكانها أن تدر عائدات للبنوك بحوالي 380 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2020، منها 270 مليار من خلال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة و110 مليار دولار من خلال تقديم الخدمات المالية للأفراد الغير مشمولين ماليا، كذلك يمكن أن تساهم التقنيات المالية الحديثة في تعزيز الشمول المالي من خلال حلول كالهوية الرقمية، وسجلات الأصول، والعقود الذكية، إذ يمكن أن تستخدم تلك الآليات في مقابلة متطلبات قواعد اعرف عميلك، وتيسير التوافق مع نظم الاستعلام الائتماني.

كذلك يتوقع فيما يخص تقنيات «البلوكشين»، أو سلاسل الكتل، أن تساهم في تخفيض التكاليف التشغيلية للبنوك العالمية بنسبة ما بين 30 إلى 70 في المائة وبتكلفة قد تصل إلى ما بين 8–12 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2025، يضاف إلى ذلك، الفرص التي يمكن تحقيقها على صعيد تعزيز سرعة وتخفيض تكلفة التحويلات على مستوى العالم، حيث يُقدر التخفيض المتوقع في مصاريف التحويلات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على سبيل المثال، بنحو 10 إلى 20 في المائة، حيث تستحوذ هذه التحويلات على نسبة

25 في المائة من عمليات التحويلات العالمية. كما أن تقنيات البلوكشين يمكن أن تساهم في ضبط وتنظيم إجراءات عمليات تمويل التجارة بالشكل الذي يجعلها توفر من التكاليف بمقدار 30–40 مليار دولار سنوياً على مستوى العالم.

حضرات الأخوات والأخوة

في مقابل هذه المزايا، تواجه الصناعة المالية من جراء استخدام التقنيات الحديثة، عدة مخاطر يتمثل أبرزها ما يتعلق بحماية البيانات وسريتها والأمن الالكتروني خصوصا أثناء التعامل عبر الحدود والأنظمة التشريعية المختلفة، وعدم القدرة على تحديد بدقة أي نظام قانوني تخضع إليه معاملات «البلوكشين»، إضافة إلى ارتفاع رأس المال الأساسي، وارتباط مدى سرعة انجاز المعاملات بحجم شبكة المتعاملين والمسافة بينهم لاعتمادهما على جودة البنية التحتية المالية المتاحة. تجدر الاشارة إلى أهمية تعزيز مفهوم قابلية التشغيل البيني (Interoperability) بين مُقدمي الخدمات المالية والمبني على التشارك في البنية التحتية المتاحة، وهو نظام الكتروني يعمل على أساس فكرة استخدام نظام واحد لأكثر من طرف من مُقدمي تلك الخدمات «One to Many»، وخصوصا بين مقدمي خدمات المدفوعات عبر الهواتف النقالة، الذي من شأنه أن يُخفض من تكاليف العمليات ويساهم في الوصول لأكبر قدر من الخدمات المالية المتطورة في المناطق الريفية والنائية، إضافة إلى أنه يُجاوز تحدي العمليات ضئيلة الحجم ومحدودة المبالغ المالية. فتمثل «قابلية التشغيل البيني» بين مقدمي الخدمات المالية قلب نظم المدفوعات والعامل الأساسي لنجاحها، بالتالي يُساهم في بناء بيئة حاضنة لنظام مدفوعات وطني متكامل، وهو ما يوطد أواصر الشمول المالي.

كذلك تطرح تقنيات البلوكشين تحدي آخر يتمثل في تحديد مكان وجود الأصول المالية، بما أن المعاملات ليست في حفظ مؤسسة مالية بعينها، ويحتاج كل ذلك إلى رأس مال بشري مؤهل ومدرب للوصول لإطار تشريعي ورقابي لتلك الصناعة. ولا شك أن ذلك يستلزم التواصل مع القطاع الخاص والمؤسسات العاملة في مجال التقنيات المالية الحديثة لفهم نماذج الأعمال (Business Models) وبناء حلول التقنيات المالية الحديثة، وحلول للتنظيم والاشراف (Regtech Suptech).

كما تعلمون، فإن منتجات وحلول التقنيات المالية الحديثة أو الحلول الرقابية (Regtech Suptech) التي تقدمها شركات التقنيات المالية، لا تخضع لقوانين أو جهات رقابية بعينها، ولعل ما يزيد من تحديات الأمر، أن نطاق المعاملات يمتد عبر العالم بأكمله. وتنمو هذه الصناعة بشكل متسارع لا تستطيع النظم والتشريعات الحالية أن تواكبه، مما يلقي بأعباء على الجهات الرقابية والاشرافية، خصوصا في بعض قطاعات صناعة التقنيات المالية الحديثة مثل العقود الذكية (Smart Contracts) واستشارات الفواعل الآلية (Robo Advisors)، إضافة إلى تقديم تلك الخدمات عبر القارات في ظل أنظمة تشريعية مختلفة..

حضرات الأخوات والأخوة

إضافة لما تقدم، سيتم التركيز في الدورة على العديد من المحاور أهمها:

بناء بيئة حاضنة للتقنيات المالية الحديثة وتقنيات البلوكشين، وإجراء حالات دراسية على استخدامات التقنيات المالية الحديثة وتقنيات البلوكشين في التمويل الاسلامي والقطاع المالي وأسواق المال.

الإطار التنظيمي والرقابي للتقنيات المالية الحديثة وتقنيات البلوكشين على مستوى العالم والدول العربية، وكيفية عمل المختبر التنظيمي لحلول التقنيات المالية الحديثة.

تقنيات البلوكشين والهوية الرقمية وقواعد اعرف عميلك الإلكترونية وحالات دراسية.

أود في هذا السياق، أن أشير أن صندوق النقد العربي أنشأ مجموعة العمل الاقليمية للتقنيات المالية الحديثة في الدول العربية لإرساء ركائز البيئة الداعمة للتقنيات المالية الحديثة في الدول العربية. كما يعمل الصندوق على إعداد وإصدار سلاسل أوراق عمل ودراسات حول مختلف موضوعات التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية، إضافة إلى المنصة التي تم استحداثها «كمنصة لتبادل المعلومات والتشاور» حول مختلف موضوعات التقنيات المالية الحديثة.

في الختام، أودّ تقديم الشكر والامتنان للخبراء لتقديم مواد الدورة. كما أود أن أشجعكم على اغتنام هذه المناسبة للاستفادة من تجارب دولكم المختلفة واستطلاع تجارب دول العالم مما يعظم الفائدة من هذه الدورة المهمة.

في النهاية أتمنى لكم دورة موفقة وكذلك طيب الإقامة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أسواق الذهب بالخليج تترقب انتعاشة مع دخول موسم الحج

أسواق الذهب بالخليج تترقب انتعاشة مع دخول موسم الحج

يراهن تجار الذهب في دول الخليج على قرب موسم الحج وعيد الأضحى لانتشال السوق من حالة تباطؤ المبيعات التي ظهرت بعد انتهاء شهر رمضان المبارك.

وتبدأ استعدادات سوق الذهب بالمملكة العربية السعودية مع انطلاق التحضيرات لموسم الحج حيث بدأت الخميس الماضي استقبال أول أفواج الحجيج، فيما يتوقع نشاط حركة المبيعات مع دخول عيد الأضحى في النصف الأول من أغسطس.

ورجح مسؤولون بمحال لتجارة الذهب والمجوهرات لـ«مباشر»، أن ارتفاع الأسعار الحالي للمعدن الأصفر لن يقف حائل أمام قيام موسم الحج وعيد الأضحى بانتشال الأسواق من حالة التباطؤ المؤقت الذي شهدته خلال الفترة الأخيرة بعد الانتعاشة التي مر بها قبيل عيد الفطر.

وأشاروا إلى أن حركة الطلب على شراء المشغولات المستعملة شهدت تحسنا خلال الأسبوعين الماضيين وذلك للحصول على سيولة تستخدمها أفراد الأسر بموسم السفر والعطلات الصيفية الذي يبدأ مع مطلع شهر يوليو الجاري.

وكانت التوجهات الشرائية لدى الأسر والأفراد ببعض دول الخليج وفي مقدمتها الإمارات وهو ما رفع حركة البيع للمعدن الأصفر خلال شهر يوليو وسط وصول المستويات السعرية لتكون الأكثر إغراءً منذ عام تقريبا من إلغاء ضريبة القيمة المضافة على الذهب؛ وذلك وفقا لآراء تجار.

ووفق الحسابات سجلت أغلب أسعار الذهب ارتفاعات، قياسية منذ بداية العام الجاري وحتى نهاية يوم الجمعة الماضي بلغت نسبته نحو 9 بالمائة، مقارنة بأسعارها نهاية العام السابق.

وسجلت أسعار الذهب بالإمارات ارتفاعات في تلك الفترة بلغت نسبتها 9.1 بالمائة، وشهد سعر جرام الذهب من عيار 24 ارتفاعا بنحو درهم بالغا 165.19 درهم (44.96 دولار)، ووصل سعر جرام الذهب من عيار 18 لـ 123.91 درهم (33.73 دولار).

وفي السعودية، سجلت أسعار الذهب ارتفاعات منذ نهاية العام الماضي وحتى نهاية الجمعة الماضية تبلغ نسبتها 9.1 بالمائة، وشهد سعر جرام الذهب من عيار 24 ارتفاعا ليصل إلى 168.68 ريال (45.91 دولار)، ووصل سعر جرام الذهب من عيار 18 إلى 126.53 ريال (33.73 دولار).

وفي الكويت، سجلت أسعار الذهب ارتفاعات خلال تلك الفترة مقارنة بأسعارها نهاية العام السابق له، ووصل سعر جرام الذهب من عيار 24 ارتفاعا بما يعادل 1.13 درهم بالغا 13.6 دينار (44.72 دولار)، ووصل سعر الجرام من عيار18 ارتفاعا إلى 126.51 دينار (416.02 دولار).

وفي قطر، شهد سعر جرام الذهب من عيار 24 ارتفاعاً ليصل إلى 171.83 ريال (47.18 دولار)، ووصل سعر الأونصة 5344.47 ريال (1467.5 دولار).

وقال رئيس مجموعة الذهب والمجوهرات: إن مبيعات الذهب ستشهد تحسنا متوقعا في موسم عيد الأضحى، حيث ما زال المستهلكون ينظرون إلى المعدن الأصفر على أنه أحد أفضل الهدايا التي يمكن تقديمها في هذه المناسبة.

وتوقع توحيد عبدالله، أن يتزايد الإقبال على الشراء بأسواق الذهب بالخليج ولا سيما بالسعودية ودبي خلال أغسطس المقبل مع تزايد حركة السياحة الدينية الوافدة للمملكة والمتوقعة ارتفاعها بإمارة دبي خلال عطلة عيد الأضحى المقبلة.

وأشار عبدالله إلى أن مسيرة التحول الطموحة التي تقودها «رؤية المملكة 2030»، وخارطة الطريق المنبثقة عنها، تعزز قطاع تجارة التجزئة في أسواقها، مؤكدا أن التوقعات للنصف الثاني من العام للمعدن الأصفر إيجابية للغاية، سواءً في دولة الإمارات أو باقي دول المنطقة.

وأكد الرئيس التنفيذي لشركة سبائك أن الارتفاعات المتلاحقة للذهب التي دفعته لأعلى مستوياته في ست سنوات عالميا كانت تستند إلى الأحداث الجيوسياسية بالشرق الأوسط، والتوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين والتوقعات بخفض الفائدة من قبل الفيدرالي.

وأضاف رجب حامد أن تلك العوامل رغم ارتفاع الأسعار أدت إلى لجوء المستثمرين للذهب كملاذ آمن خلال الفترة الحالية وسط تزايد المخاوف الحالية المتعلقة بالعقوبات على إيران ورد فعل طهران بالمنطقة.

وأشار حامد إلى أن أي تصاعد للأجواء الجيوسياسية بالمنطقة سيدفع الأسعار للمزيد من المستويات القياسية التي لم تحققها في تاريخها وفي ذات التوقيت نتوقع وصول معدلات الشراء للمعدن الأصفر من قبل الحكومات بالمنطقة وعالميا لمستويات لم تشهدها من قبل.

يُذكر أن سعر الذهب يختلف السعر بين دولة خليجية وأخرى لاختلاف التوقيت عند ربط السعر المحلي بالعالمي، وكذلك اختلاف تكلفة الصناعة من شركة إلى أخرى. وترتبط أسعار المعدن الأصفر محليا بعدة متغيرات عديدة أبرزها أسعار الفائدة في الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، والتقلبات في أسعار الصرف، والمخاطر من الحرب التجارية المشتعلة حاليا.

وأشار إلى أن الأسواق المحلية بدول الخليج تشهد مؤخرا تباطؤا ملحوظا في الطلب على شراء المشغولات الذهبية الجديدة، موضحاً أن حالة البطء ترجع لعدة عوامل أولها الزيادات السعرية الكبيرة التي يسجلها الذهب عالميا.

المملكة المتحدة تؤكد التزامها المستمر بدعم تنفيذ «رؤية 2030» البرنامج السعودي للتنوع الاقتصادي

عقد وزير التجارة والاستثمار السعودي ماجد القصبي ووزير الخزانة البريطاني فليب هاموند الاجتماع الأول للجنة الاقتصادية والاجتماعية بمجلس الشراكة الاستراتيجية في جدة في المملكة العربية السعودية.

وأصدر المجلس بياناً مشتركاً، تضمن 11 محورا لتعزيز التعاون وتطوير العلاقات الثنائية، كالتالي:

1 – أكدت المملكة المتحدة من جديد التزامها المستمر بدعم تنفيذ رؤية 2030، البرنامج السعودي للتنوع الاقتصادي والتطوير الاجتماعي.

وتُقر المملكة المتحدة بالتقدم الاقتصادي الكبير الذي تحقق منذ بدء العمل على رؤية 2030 في عام 2016. في إطار الشراكة الاستراتيجية، عملت كلتا الدولتين لدعم تطوير مهارات وإمكانيات المواطنين السعوديين.

وتعتبر المملكة العربية السعودية المملكة المتحدة شريك استراتيجي رئيسي في رؤية 2030. وتؤكد كلتا الدولتين من جديد التزامهما المشترك ببناء وتطوير التجارة والاستثمار، وتحقيق الرخاء المشترك لمواطني كلتا المملكتين.

2 – إن تعيين المملكة المتحدة للسير كين كوستا مبعوث خاص لرئيسة الوزراء ولوزير الخارجية لرؤية المملكة 2030، والسير انتوني سيلدون كمبعوث للتعليم في المملكة المتحدة لرؤية 2030 يعزز الأهمية التي توليها المملكة المتحدة لتطوير الروابط الثنائية لدعم جسور الاتصال بين الشعبين وتوفير فرص أوثق للتعاون الاقتصادي والاجتماعي.

3 – المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة ملتزمتين بشراكة طويلة الأمد لدعم تنفيذ رؤية 2030 في المجالات المحددة ضمن الشراكة الاستراتيجية والتي تشمل تقييم فرص الاستثمار المشترك بما في ذلك استثمارات صندوق الاستثمارات العامة في المملكة المتحدة ، التجارة الثنائية والاستثمار التي تحقق رؤية المملكة 2030.

4 – يتجاوز حجم التجارة الثنائية بين المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة 5 مليارات دولارسنويا.

وتم استعراض طرق لزيادة تعزيز التعاون، بما في ذلك تشجيع الصادرات المتبادلة، وجذب الاستثمارات الداخلية المباشرة.

ونوقشت القطاعات السعودية ذات الأولوية للاستثمار، وسيحدد المزيد من العمل مجالات إضافية لشراكات استثمارية استراتيجية جديدة.

وناقش الجانبان أيضا تراخيص الاستثمار الممنوحة للشركات البريطانية، والتي تقدر بالاستثمار رأس المال بأكثر من 10 مليارات دولار.

5 – تم مناقشة عمل مجموعات القطاع الخاص، التي تم تأسيسها في مارس 2018 بهدف رئيسي هو تسهيل العلاقات بين المؤسسات (B2B) مما تساهم في تحقيق أهداف رؤية 2030، وستجتمع المجموعات في الرياض ولندن في نهاية هذا العام لمواصلة العمل.

وأعرب الجانبان عن امتنانهما لكبار قطاع الأعمال في البلدين الذين يرأسون هذه المجموعات.

6 – استثمر صندوق الاستثمار العامة (PIF) في البنية التحتية والتكنولوجيا واللوجستيات بشكل مباشر وغير مباشر، وسيواصل العمل مع وزارة التجارة الدولية (DIT) لتحديد شركاء الاستثمار الاستراتيجيين وأهم فرص الاستثمار، ومع زيادة مشاركة PIF في المملكة المتحدة ستساهم في تقدم الفرص في هذا المجال.

7 – أشادت المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة بإقامة حوار التعليم بين البلدين وأثنت بالتقدم المحرز حتى الآن بما في ذلك تحديد الأولويات قصيرة المدى والتي تعد المملكة المتحدة متمكنة في تقديم الدعم خبراتها في القطاع الخاص.

وتشيد المملكة العربية السعودية أيضاً بخبرة المملكة المتحدة وتجربتها في قطاع التعليم، وهي ممثلة لعمل الممثل الخاص للمملكة المتحدة السير انتوني شيلدون.

8 – منذ إنشاء مجلس الشراكة الاستراتيجية، تم توقيع عدد من مذكرات التفاهم مع المؤسسات الصحية الرائدة في المملكة المتحدة لدعم تحقيق أهداف رؤية 2030.

وسيضمن إنشاء اللجنة التنفيذية المشتركة السعودية البريطانية في مجال الصحة المزيد من فرص التعاون الوثيق.

وتتمثل قوة التعاون بين المملكتين في استضافة المملكة العربية السعودية للقمة الوزارية الرابعة لسلامة المرضى في مارس 2019، ومشاركة وفد المملكة العربية السعودية في معرض الرعاية والابتكار والشراكة العالمية للصحة الرقمية، بالإضافة إلى الزيارات الثنائية لمقدمي الرعاية الصحية من كلا البلدين.

9 – تم عقد الحوار الافتتاحي حول الطاقة والصناعة في الرياض في فبراير 2018، وناقش الجانبان مجالات التعاون بما في ذلك الطاقة المتجددة والتنظيم و(CCUS) ومستقبل التنقل.

وتؤكد المملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية التزامهما بالتعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك والتي تتماشى مع الاستراتيجيات الصناعية لكل منهما، وتسهيل النمو والتوظيف وتنمية المهارات.

10 – تقر المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة وتحرصان على الاستفادة من التواصل مع الشعوب من خلال تطوير الفرص الثقافية والرياضية.

وستساهم الاتفاقيات بين المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة والتي تبرم بين وزارة الثقافة والهيئة العامة للترفيه مع مؤسسات الترفيه في المملكة المتحدة، في تطوير التعاون في مجال الثقافة والتطوير الإبداعي.

11 – تتطلع المملكة المتحدة والمملكة العربية السعودية إلى الاجتماع المقبل لجنة الاقتصادية والاجتماعية في المملكة المتحدة لمراجعة التقدم المحرز وتحديد المزيد من المشاركة والفرص التي ستواصل تعزيز الشراكة الاستراتيجية وبناء علاقات أوثق بين الشعوب وتحقيق فائدة الرخاء المتبادل لكلا البلدين والشعبين.

واستقبل العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، في مكتبه بقصر السلام في جدة أمس الأحد، وزير الخزانة البريطاني فيليب هاموند.

وجرى خلال الاستقبال، وفقاً لوكالة الأنباء السعودية- واس، استعراض سبل تطوير وتعزيز التعاون الاقتصادي والمالي بين البلدين الصديقين، والفرص الواعدة وفق رؤية المملكة 2030.

جانب من اجتماع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بمجلس الشراكة الاستراتيجية السعودية البريطانية

7.7 مليار دولار حجم التبادل التجاري بين الإمارات والبحرين

وصل حجم التبادل التجاري بين دولتي الإمارات والبحرين إلى قيمة قدرها نحو 28.3 مليار درهم (7.7 مليار دولار) بنهاية العام الماضي 2018.

جاء ذلك خلال استقبال سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد الإماراتي،للشيخ خالد بن عبدالله بن علي بن حمد آل خليفة سفير مملكة البحرين، وفقا لبيان صحفي لوزارة الاقتصاد الإماراتية.

وأكد سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد الإماراتي، عمق ومتانة العلاقات الثنائية التي تجمع دولة الإمارات العربية المتحدة مع مملكة البحرين الشقيقة في كافة المجالات ومنها الاقتصاد والتجارة والاستثمار.

وأشار المنصوري، إلى أن بعض الأرقام المتعلقة بالجانب الاقتصادي والتجاري تعكس التطور أو النمو المستمرين لعلاقات البلدين.

من جانبه أكد الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة، حرص مملكة البحرين على تعزيز التعاون والتنسيق المشترك بين البلدين الشقيقين في مختلف المجالات بما يعود بالنفع عليهما وعلى شعبيهما.

وتم خلال الاجتماع استعراض العلاقات الثنائية المتميزة القائمة بين البلدين في مختلف المجالات، وخاصة على الصعيد الاقتصادي والتجاري والاستثماري والسياحي، و التأكيد على الدور الحيوي المهم الذي يلعبه القطاع الخاص لتعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية.

34 مليار دولار الاستثمار الأجنبي المباشر في قطر بنهاية الربع الأول

كشف مسح رسمي انخفاض قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى دولة قطر خلال الربع الأول من العام الجاري بنسبة 0.16 بالمائة على أساس سنوي.

وحسب بيان لوزارة التخطيط التنموي والإحصاء، سجل الاستثمار الأجنبي المباشر في الثلاثة الأشهر الأولى من 2019 نحو 123.7 مليار ريال (34.19 مليار دولار)، مقابل 123.9 مليار ريال (34.25 مليار دولار) في الفترة المناظرة من 2018.

وعلى أساس ربعي، ارتفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل لقطر في الربع الأول من العام الجاري بنسبة 0.23 بالمائة، عن مستواه في الربع الرابع من 2018 البالغ 123.3 مليار ريال.

يشار إلى أن قطر سعت في الفترة الأخيرة إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية؛ إذ وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون محكمة الاستثمار والتجارة، وأقر المجلس في 2018، مشروع قانون بشأن تنظيم تملك الأجانب للعقارات والانتفاع منها، وتم تحديد الأماكن في مارس السابق.